القاضى/ خالـــــــد حســـــن النشـــــار

عقب تخرجه من كلية الشرطه عام ١٩٩٠ بتقدير جيد في القانون التحق النشار بجهاز مباحث أمن الدولة، ونتيجة لأدائه المتميز تم اختياره للالتحاق بالنيابة العامة عام ١٩٩٣ حيث تم تعيينه وكيلاً للنائب العام قضى خلالها سبع سنوات بمكتب النائب العام محققا في الجرائم المالية وجرائم سوق المال وجرائم الأموال المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتهرب الجمركي كما أتم دراسة إدارة محافظ الأوراق المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

في أكتوبر ٢٠٠٠، تم تعيينه كقاضٍ متخصص في جرائم سوق المال المصري بما في ذلك جرائم التداول والاتجار بالمعلومات الداخلية والتلاعب في الأسعار وجرائم مخالفات الاستيراد والتصدير والجمارك. بالاضافة إلى رئاسة محكمة جنح ومدنى عابدين وقصر النيل. وخلال تلك الفترة، التحق ببرنامج خاص بالأنظمة المالية الدولية تابع لجامعة هارفارد تحت مسمى "قواعد وإجراءات سوق المال –التطبيق والتفسير". ثم اختير لتمثيل مصر في برنامج هيئة الأوراق المالية بالولايات المتحدة (SEC) .

ثم اشترك فى ٢٠٠٣ في عملية تطويرالنظام القضائي الافغانى فقام بتدريس مبادئ وأسس القانون المدني المصري للقضاة الأفغان بالاشتراك مع المؤسسة الدولية لتطوير القانون IDLO

و في فبراير ٢٠٠٨ اختير النشار مستشاراً قانونياً لرئيس الهيئة العامة لسوق المال بجانب عمله الأساسي كقاض. وقد أضاف عمله في الهيئة لمدة أربعة سنوات متتالية الكثير إلى خبراته العملية في مجال جرائم سوق المال، وكان أحد أعضاء الفريق الذي صاغ المسودة الخاصة بتعديل سوق رأس المال والذي تم اصداره في عام ٢٠٠٨.

كما تم اختياره لتمثيل مصر في برنامج "الرقابة على الأسواق" تحت إشراف وتنظيم هيئة الأوراق المالية بالولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٨ وكذلك في إبريل ٢٠١٠ وأسند اليه انشاء قطاع الالزام بالهيئه وإدارته بجانب عمله كمستشار قانوني لرئيس مجلس الهيئة العامة للرقابة المالية.

و بدا فى نهاية ٢٠٠٨، بدأ في تدريس قانون العمل المصري بالجامعة الأمريكية بالقاهرة للخريجين كجزء من الدبلومة الخاصة بالموارد البشرية و في أكتوبر ٢٠١١، عُين النشار بقرار رئيس مجلس الوزراء نائباً لرئيس مجلس إدارة البورصة المصرية وتم تشكيل فريق عمل متكامل تحت إشرافه. كما أتم بنجاح تطوير القواعد والإجراءات الخاصة بتداول الأوراق المالية وعضوية الشركات وقيد الشركات والإفصاح. كما مثل البورصة المصرية في اتحاد البورصات العربية وحصل على منصب نائب رئيس إتحاد البورصات اليورو أسيوي. وتحمل مع إدارة البورصة المصرية مسئولية مسيرة البورصة المصرية في فترة ما بعد أحداث يناير ٢٠١١ وصولاً بالبورصة إلى مكانة متميزة بين البورصات العربية والأفريقية والأسيوية.

في العاشر من نوفمبر ٢٠١٣ تم تكليفه بالعمل نائباً لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٣ والخاص بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة أربعة سنوات، وخلال عمله نائباً لرئيس الهيئة أسهم بدور فعال في تطوير قطاعات الاشراف والرقابة على سوق المال , وكان له أثر فعال في الرقي بمركز مصر في شأن حقوق الأقليات .

وفي نهاية عام ٢٠١٤، تمسك مجلس القضاء الأعلى بعودته لمنصة القضاء قاضياً بمحكمة إستئناف القاهرة إلى أن حصل على درجة رئيس محكمة الإستئناف.

وقد أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٦ بندب النشار مساعداً لوزير العدل لشئون مجلس النواب والاعلام ليتولى رئاسة فريق من القضاة لتمثيل الحكومة- مُمثلة في وزارة العدل – أمام مجلس النواب المصري في الرد على الاستجوابات وطلبات الاحاطة والبيانات

العاجلة والأسئلة التي توجه للوزارة، فضلاً عن التنسيق بين أعضاء مجلس النواب والجهاز التنفيذي لوزارة العدل، بالاضافه إلى كونه المتحدث الرسمي لوزارة العدل. فضلا عن اختياره ضمن قائمة محكمي وزارة العدل

وبصدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٠١٧ و يعين النشار نائبا لرئيس الهيئه العامه للرقابه الماليه